المملكة المغربية

رئيس الحكومة

عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

(الفصل 101 من الدستور)

جواب الدكتور سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

على المناقشة العامة للفرق والمجموعات النيابية بمجلس النواب لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة المقدم أمام مجلسي البرلمان

يوم 7 رمضان 1440 (13 ماي 2019)

الإثنين 21 رمضان 1440

(27 ماي 2019)

الفهرس

مدخل عام 4

تقييم عام لمناقشة الحصيلة 6

الحاجة إلى خطاب واقعي ومسؤول 7

مصداقية الخطاب ولغة الأرقام 11

تغليب منطق الحوار والتعاون مع كافة الشركاء 12

التفاعل المستمر للحكومة مع البرلمان 13

منهجية مبدعة في إعداد الحصيلة المرحلية وتقديمها 15

تماسك الأغلبية والهاجس الانتخابي 16

صورة المغرب في التقارير الدولية 17

أولا-الحكامة وحقوق الإنسان والأوراش الكبرى 20

مواكبة السياسة الملكية الإفريقية 20

تفعيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامجها التنفيذي 21

تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور 23

التفاعل الإيجابي مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات 25

ثانيا-المجال الاقتصادي 26

اهتمام خاص بدعم المقاولة والاستثمار 27

نسبة النمو 29

تطور الدين العمومي: نتائج هامة بشهادة المؤسسات التي تستشهدون بها 30

الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية 32

ثالثا-المجال الاجتماعي 34

إصلاح منظومة التربية والتكوين: بدء التنزيل وبداية التحسن 34

دعم التشغيل ومحاربة البطالة: مجهودات مقدرة وتحسن مبشر 36

القدرة الشرائية للمواطن: تحسن مطرد ومؤشرات دالة 38

الخدمات الاجتماعية: عزم وإرادة قوية لتحسينها 41

مسؤولية الحكومة وتفاعلها مع قضايا من قبيل أحداث الحسيمة **42**
العناية الخاصة بمغاربة العالم **42**
بعض الأوراش المستقبلية ذات الأولوية 43
أولا: العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن وتقليص الفوارق **44**
ثانيا: دعم المقاولة وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني **44**
ثالثا: مواصلة وتعزيز الإصلاحات الكبرى وتجويد الحكامة **45**
خاتمة 46

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

مدخل عام

سعيد باللقاء بكم مجددا لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، في إطار استكمال فصول هذه المحطة الدستورية المتميزة التي تأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور، وهي فرصة أخرى للتأكيد على أهمية هذه الممارسة الديموقراطية في تعزيز التواصل مع المؤسسة البرلمانية الموقرة، ومن خلالها مع المواطنات والمواطنين، ومواصلة إرساء أسس التعاون والحوار البناء والمسؤول بين الحكومة والبرلمان بما يعزز الأدوار الدستورية لهذه المؤسسة في تقييم السياسات العمومية ومراقبة عمل الجهاز التنفيذي.

وأجدد التعبير عن اعتزازي بالتفاعل الإيجابي للمؤسسة التشريعية الموقرة مع مبادرة الحكومة بتقديم هذه الحصيلة المرحلية، وكذا بأجواء النقاش الحر والصريح الذي طبع جلسة مناقشة هذه الحصيلة من طرف مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية، وهو ما يدل على إرادتنا الجماعية، كل من موقعه ومنطلقاته وأدبياته، في استثمار هذه الآلية الدستورية من أجل تعزيز التراكم الإيجابي الذي تحققه بلادنا في مجال الممارسة الديموقراطية.

ولا بد من الإشادة بمواقف فرق الأغلبية الحكومية التي جعلت من هذه المناقشة مناسبة أخرى للتأكيد على تعبئتها حول الأوراش الإصلاحية التي انخرطت فيها الحكومة، ودعمها ومساندتها لها، من خلال تثمين العمل الإيجابي الذي أنجز، مع تقديم جملة من الملاحظات الموضوعية والاقتراحات البناءة التي تهدف إلى تجويد عمل الحكومة والرفع من أدائها.

والشكر موصول أيضا لمكونات المعارضة التي حرصت على ممارسة دورها الدستوري من خلال المساهمة في مناقشة الحصيلة المرحلية.

وكما سبق لي أن أكدت بمناسبة عرضي للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، فإن هدف الحكومة من هذه المبادرة هو الإصغاء لمناقشاتكم ومقترحاتكم لتمكيننا من ترصيد ما تحقق من منجزات مقدرة، واستشراف المستقبل بأوراش محددة ودقيقة، وتسريع وتيرة الإصلاحات الجارية والمبرمجة وتجويدها والرفع من مردوديتها، واستدراك ما قد يعتريها من نقص أو قصور.

وأسجل بداية اعتزازي بالمواقف المشرفة لنختلف الفرق والمجموعة النيابية بخصوص قضية الصحراء المغربية، وتعبئتها مع مختلف مكونات الشعب المغربي وراء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للدفاع عن الحق المغربي وحفاظا على الوحدة الوطنية والترابية واستكمالا لها.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

تقييم عام لمناقشة الحصيلة

إن الانطباع العام الذي يمكن أن نستخلصه من هذه المناقشة هو أن عددا من المداخلات تعاملت مع هذه الحصيلة المرحلية وكأنها تقييم لحصيلة الولاية الحكومية كاملة، فحكمت عليها ظلما بعدم الوفاء بكافة التزامات البرنامج الحكومي، محاولة الاستدلال على ذلك بذكر غياب بعض الإجراءات أو بعض المؤشرات. في حين أن أغلب ما أشار إليه السادة النواب بهذا الخصوص، لا يعدو كونه يتعلق بإجراءات أو مؤشرات مبرمجة لكامل الولاية وليس لمنتصفها.

وتجدر الإشارة إلى أن منهجية البرمجة والتتبع التي اعتمدتها الحكومة، تمكنها من المتابعة الدقيقة لوضعية مختلف الإجراءات المتضمنة في البرنامج الحكومي، وهو ما مكننا من عرض هذه الحصيلة بذلك التفصيل.

إن الأمر يتعلق بحصيلة سنتين فقط من عمل هذه الحكومة، وهذا في حد ذاته يشكل مصدر اعتزاز لنا، لأنه ينطوي عن اعتراف ضمني بالمجهودات الهامة التي بذلتها الحكومة في تنزيل العديد من الأوراش الإصلاحية، وبحجم الإنجازات والنتائج التي تحققت على أرض الواقع.

بل إن هناك من المتدخلين من ذهب أبعد من ذلك، عندما تحدث عن حصيلة سبع سنوات من تدبير الشأن الحكومي، وهو ما ينطوي على مغالطة كبيرة، لأن الأمر يتعلق بحصيلة سنتين من عمل حكومة لها سياقها الخاص وبرنامجها الذي نال ثقة مؤسستكم الموقرة هو الذي يشكل أساس التعاقد والمحاسبة.

وجوابا عن هذا الخلط، أود التذكير مرة أخرى بأن الولاية الحكومية السابقة والتي دامت خمس سنوات، قد تم الحكم على حصيلتها خلال محطتي 2015 و2016 الانتخابيتين. أما إذا كان القصد من إثارة سبع سنوات هو نسبتها إلى الحزب الذي ترأس الحكومة في الولايتين السابقة والحالية، تبخيسا لدوره طيلة مسيرة سبع سنوات، فإن الرد على هذا الأمر له مجال آخر، إذ لكل مقام مقال.

الحاجة إلى خطاب واقعي ومسؤول

لقد انطلقنا في عرض الحصيلة المرحلية أمام المؤسسة التشريعية الموقرة من تقييم موضوعي تجسد في خطاب الصراحة والوضوح الذي نعتمده منهجا في التواصل مع البرلمان ومع عموم المواطنين، وذلك بإبراز إنجازات الحكومة والإصلاحات التي باشرتها، وفق برنامجها الحكومي، وتعزيز ذلك بمؤشرات وأرقام دالة، مع الاعتراف بالمقابل بالخصاص الذي لا زالت تعرفه عدد من المجالات بالنظر إلى حجم انتظارات المواطنين وتطلعاتهم المشروعة. وهذا الوعي هو الذي يدفعنا إلى مضاعفة الجهود وتقوية التواصل، مع الحرص المستمر على أن يلمس المواطنون الأثر المباشر لهذه الإصلاحات على معيشهم اليومي.

ومن هذا المنطلق، كان خطابنا واضحا بأننا لا ندعي أن هذه الحكومة تملك حلولا سحرية وآنية لكل مشاكل المغرب، أو أنها استجابت لكافة الانتظارات وتجاوزت كل التحديات، لكن بالمقابل المؤشرات والإنجازات المحققة لحد الآن، في ظرف سنتين فقط من عمل الحكومة، تؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وتشجعنا على المضي قدما لاستكمال الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في برنامجنا الحكومي، والاجتهاد من أجل تجاوز التحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا.

لكن خطاب المعارضة في مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة ذهب أحيانا إلى حد العدمية والسوداوية باستعمال عبارات غير مفهومة من قبيل "الشعبوية الماكرة" و"فقدان البوصلة" و"تدهور صورة المغرب" و"التأخر سنة بعد سنة في مؤشر الفساد" و"هدر المال العام" و"هدر الزمن السياسي وطول الانتظارية التي طال أمدها" و" أزمة ثقة في المستقبل" و"البلوكاج التشريعي" و" الضبابية والانتظارية الشديدة"، بل ذهب بعضهم إلى حد التلميح إلى الموجة الثانية من الربيع العربي...، وكأننا نعيش وضعا كارثيا، والحال أن أغلب هذه الأحكام اتهامات عارية من الصحة وعكس الواقع، فبلادنا حققت جملة من النجاحات على مستويات متعددة، وتعيش في الآن ذاته عددا من التحديات.

كما ذهب البعض إلى حد وصف الحكومة بحكومة تصريف الأعمال وأن البلاد تشهد بسبب هذه الحكومة توقفا عاما. والمفارقة الواضحة أن الإصلاحات والإنجازات تشهد بعكس ذلك، وأصحاب هذا الادعاء يعرفون ذلك جيدا، وإلا لكان من واجبهم اللجوء إلى الفصل 105 من الدستور.

وبهذه المناسبة، أوجه عنايتكم إلى أن المعارضة بالمفهوم النبيل للسياسة ليس من اللازم -كي تسمى معارضة-أن تعمل جاهدة بكل الوسائل والأساليب على تبخيس كل ما تنجزه الحكومة ولو تطلب الأمر إشاعة المغالطات وقلب الحقائق وصباغة كل شيء بالسواد. وفي المقابل فإن الأغلبية من جانبها ليس من اللازم -كي تكون أغلبية-أن تقول دائما بأن الكل على ما يرام و"العام زين" في كل شيء.

لست أدري هل المعارضة واعية بخطورة الخطاب التيئيسي والتبخيسي، لأنه للأسف لا يسيئ للحكومة وحدها، بل إنه يسهم في إشاعة الإحباط واليأس، وقد يمس لا قدر الله أحيانا بصورة بلادنا. وهنا لا بد أن نقف لنسائل أنفسنا جميعا عن مدى

مسؤولية خطاب بعض الفاعلين، سياسيين وغيرهم، فيما وصلنا إليه. ولذلك، فإن غاية ما ننتظره منكم ومن كل من تفضل مشكورا بتقييم الأداء الحكومي هو فقط الالتزام بحد أدنى من النزاهة والموضوعية والإنصاف في التعاطي مع الحصيلة المرحلية المعروضة عليكم.

إن مشكلة بعض المداخلات، أنها تتعمد تفادي مناقشة مضمون الحصيلة، ولا تؤسس تقييمها على معطيات موضوعية بل على انطباعات شخصية تحكمها خلفيات سياسية لا علاقة لها بالواقع، وإلا كيف نفسر قول بعضهم إن الاقتصاد المغربي يعاني ويوجد في أزمة، والحال أن كل المؤشرات الاقتصادية الوطنية والدولية تؤكد أن اقتصادنا متين ويوفر مناخا محفزا للاستثمار الوطني والأجنبي، كما أن تقارير مؤشر مناخ الأعمال الأخيرة لم تحاب المغرب لما أقرت بتقدمه المطرد.

ففي الوقت الذي كنا ننتظر من السيدات والسادة النواب أن يناقشوا الحصيلة انطلاقا من مضمونها وإنجازاتها ومؤشراتها الدقيقة لتقييمها وتقديم مقترحات واقعية بشأنها بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين، تأسفنا لبعض المداخلات، ولاسيما من جانب المعارضة، التي تفادت مناقشة الحصيلة في شموليتها، لتغرق في خطاب تبخيسي وانتقائي وتجزيئي، ينتحل الاستئثار بالكلام باسم المواطنين، مسقطا عليهم ظلما وإجحافا حالة نفسية نسجوها لأنفسهم وبقوا أسرى لها. كما أن بعضهم توسل بخطاب يطبعه التعميم والتعويم وأحكام القيمة، وحتى إذا ذكر بعض المؤشرات، فإنه يخرجها عن سياقها ويتعمد عدم ذكر التطور الإيجابي الذي عرفته خلال السنتين الأوليين من هذه الولاية.

وعلى الرغم من ذلك فقد سجلنا في تدخلات المعارضة عددا من الملاحظات المهمة والاستدراكات المفيدة، سنعمل على الاستفادة منها في مستقبل الأيام.

ووعيا منا بسلبية هذا النوع من الخطاب الذي ذكرته، فإننا مدعوون جميعا للتعبئة من أجل رفع منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في الشأن العام، من خلال تبني خطاب واقعي وموضوعي ومسؤول، ما دامت بلادنا تسير في المسار الصحيح بالرغم من التحديات والإكراهات، والأمل في الله أولا، ثم في الوطن بمؤسساته ومؤهلاته وقدراته وموارده.

وهذا الكلام أقوله لنفسي أولا، وللأغلبية والمعارضة على حد سواء، كلنا نعتيون بالتصرف السياسي السليم والحضاري الذي يبث الأمل ويحث على العطاء.

ثم كيف يتم التركيز والافتخار بالاستقرار الذي ينعم فيه المغرب، بفضل الله علينا جميعا، وفي نفس الوقت يتم تسويد الواقع المغربي وتبخيس الجهود المبذولة، وكأن هذا الاستقرار والأمن الذي ننعم به غير قائم على أساس. إن حقيقة الأمر أن هذا الاستقرار والأمن الذي يميز بلادنا، دون العديد من دول المنطقة، قائم على أسس مكينة بفضل صلابة مؤسساتنا الوطنية، وعلى رأسها المؤسسة الملكية الضامنة لاستقرار المؤسسات واستمرارها، ثم بفضل التراكم الإيجابي للمجهودات المبذولة والتي لا زالت تبذل. نعم واقعنا يعاني عددا من الإشكالات، ولكن يعرف العديد من التطورات الإيجابية.

ومن جهتنا، فنحن في الحكومة التزمنا منذ تحملنا المسؤولية بالإنصات المستمر لنبض المواطن والانشغالاه التي يعبر عنها بمختلف الأشكال والتعابير، ثم الإنجاز الفعلي على أرض الواقع، والتواصل والتفاعل مع المواطنين بخطاب واضح وواقعي ومسؤول.

لقد حرصت الحكومة على اعتماد لغة الأرقام والمؤشرات، اقتناعا منها بأنها تتميز بالشفافية وتمكن من التقييم بالقياس والمقارنة والتأكد من صحة تلك الأرقام، بدل الاكتفاء بسرد انطباعات عامة، فالعرض الذي تقدمت به لوحده يتضمن حوالي 290 رقما ومؤشرا، وهو ما يبدو أن بعض المداخلات عجزت عن استيعابه والتعامل معه بالموضوعية اللازمة. ذلك أن ردود المعارضة فيما يتعلق بالأرقام سواء من حيث نسب الإنجاز أو من حيث نسب التقدم، يلفها كثير من سوء الفهم أو سوء الاستعمال أو تجاهل الحقيقة رغم وضوحها.

وكمثال على ما أقول، ما جاء في إحدى المداخلات أن الحصيلة جاءت ب"بيانات أحيانا خاطئة وخاصة فيما يتعلق بتوزيع المدرسين بين المجال القروي حيث يشتغل 47 في المائة منهم وبين المجال الحضري حيث يشتغل 55 في المائة وهو ما يعطي 102 في المائة وهذا لا معنى له ويدعو إلى الشك في أرقامكم". فهذا تشكيك في أرقام الحصيلة انطلاقا من مثال واحد، وهو مثال عار من الصحة وغير وارد في الحصيلة. حيث جاء في الحصيلة أنه" *تم تعزيز الموارد البشرية التربوية، حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240 ألف أستاذ(ة)، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي، 55 ألف منهم تم تشغيلهم جهويا لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين*". وهو ما يدعو إلى الاستغراب، بسبب الخلط بين نسبة مئوية وبين عدد رقمي.

من جهة أخرى، وحتى لا يتم تغليط الرأي العام، لا بد من التنبيه إلى أن بعض البيانات والأرقام المقدمة تفتقد لعناصر علمية وموضوعية. إن ما يؤسف له هو التبخيس الممنهج لكل ما تقدمه الحكومة، دون تحمل عناء تحري الحقيقة، والإسهاب بالمقابل في سرد أرقام ومؤشرات، دون ذكر مصادرها حتى يتسنى التأكد من مدى

صدقيتها ومصداقيتها، ودون إجراء مقارنة هذه الأرقام في الفترة الراهنة مع ما كانت عليه مع بداية الولاية الحكومية. وكمثال واضح على ذلك، أكتفي بالرد على محاولة تحميل هذه الحكومة مسؤولية رفع مديونية الخزينة، في حين أن واقع الحال يشهد بأن نسبة هذه المديونية تعرف لأول مرة تراجعا ب0,4 % بعد عشر سنوات من الارتفاع المتواصل، أي منذ سنة 2009.

تغليب منطق الحوار والتعاون مع كافة الشركاء

لقد حرصت الحكومة منذ تنصيبها، عكس ما ورد على لسان أحد فرق المعارضة، على تغليب أسلوب الحوار والتعاون مع جميع الشركاء بما فيهم المعارضة بمختلف مكوناتها، وفق منطق ترجيح المصالح العليا للوطن، الذي يجب أن تظل فوق كل اعتبار، في ظل استمرار التدافع الإيجابي والتنافس الديموقراطي الذي هو أساس الديموقراطية التعددية التي اختارتها بلادنا منهجا وخيارا لا رجعة فيه، وضمتها إلى ثوابتنا الوطنية.

ولقد تجلى حرص الحكومة على التواصل والحوار في عدة مناسبات منذ الأسابيع الأولى من ولايتها، إذ حرصت شخصيا على إجراء جملة من اللقاءات مع أحزاب المعارضة، والنقابات الأكثر تمثيلية والشركاء الاقتصاديين وبعض الفعاليات الثقافية والاقتصادية والإعلامية. كما تكررت هذه اللقاءات في محطات أخرى، مركزيا وكذلك جهويا بمناسبة الزيارات الجهوية للحكومة، قصد التواصل والإخبار وتبادل الرأي بخصوص بعض القضايا الكبرى أو ذات الطبيعة الخاصة، كان آخرها بهدف إطلاع أحزاب المعارضة على تطورات ملف الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية. وسأعمل على دعم هذا التوجه أكثر والاستجابة إلى ما عبر عنه عدد من الفرق في هذا المجال.

وبفضل هذه المقاربة التشاورية والتشاركية، تمكنا جميعا، على سبيل المثال من إنجاح الاتفاق الثلاثي في إطار الحوار الاجتماعي، والتوقيع على مذكرة التعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

التفاعل المستمر للحكومة مع البرلمان

استغربت أيضا لمن عاب ظلما على الحكومة عدم احترامها لقواعد التعامل مع المؤسسة التشريعية، في حين أن الواقع شاهد على عكس ذلك. ويكفي، في هذا الإطار، تقديم الأرقام والمؤشرات التالية:

- تجاوب رئيس الحكومة مع (56) سؤالا شفهيا متعلقا بالسياسات العامة، أجاب عنها خلال الجلسات الشهرية التي بلغ عددها (25) جلسة، مع تطلعنا إلى أن تتناول هذه الجلسات بشكل أكبر قضايا تهم حقيقة السياسة العامة بدل قضايا جزئية أو قطاعية؛
- تكريس الدور الدستوري للجلسات الأسبوعية الخاصة بالأسئلة الشفهية والتي بلغ عددها (141) جلسة أجابت خلالها الحكومة عن (3132) سؤالا شفهيا بمجلسي البرلمان؛
- جواب الحكومة على (8305) سؤالا كتابيا بمجلسي البرلمان من أصل (14263) سؤالا كتابيا، أي بنسبة 58.22%؛
- التفاعل الإيجابي مع طلبات التحدث في موضوع عام وطارئ بمجلس النواب من خلال استعداد الحكومة لتقديم المعطيات والتوضيحات المتعلقة ب (128) طلبا حول عدة قضايا حظيت باهتمام الرأي العام الوطني وتمت برمجت (115) طلبا منها باتفاق معها؛

- مساهمة الحكومة في تنشيط الدور الرقابي للجان البرلمانية الدائمة، من خلال الاستجابة ل (134) طلبا لتقديم عروض من طرف أعضاء الحكومة من أصل (266) طلبا؛
- تجاوب الحكومة مع أزيد من (13) طلبا متعلقا بالقيام بالمهام الاستطلاعية المؤقتة؛
- مشاركة الحكومة في الجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية : جلسة 24 أبريل 2018 بمجلس النواب لمناقشة موضوع يتعلق ب:"مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المناطق الجبلية والقروية"، وجلسة 12 فبراير 2018 بمجلس المستشارين حول " المرفق العمومي ". كما ساهمت بفعالية في مناقشة عرضين للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات متعلقين بأعمال المحاكم المالية.
- فيما يتعلق بالمبادرات التشريعية البرلمانية، حرصت الحكومة على تفعيل التزامها بالتفاعل الإيجابي معها. إذ تابعت اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية، والمحدثة لدى رئيس الحكومة، عملها وبلغ عدد اجتماعاتها 11 اجتماعا خصصت لدراسة مقترحات القوانين، لكي تبدي القطاعات الحكومية المعنية موقفها بشأنها.

وقد حددت الحكومة إلى حد الآن موقفها من 134 مقترح قانون من أصل 163 أي بما نسبته 82.22%. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مصادقة البرلمان بصفة نهائية على 8 مقترحات قوانين قبلتها الحكومة، وشرع البرلمان في دراسة 47 مقترح قانون على مستوى اللجان البرلمانية. كما أن الحكومة جاهزة للتعبير عن موقفها من 79 مقترح قانون في حالة برمجتها على مستوى اللجان البرلمانية المعنية بمجلسي البرلمان. علما أن

الحكومة عازمة على إتمام تحديد موقفها من 29 المتبقية، ليتحقق بذلك تمام استعدادها للتفاعل مع جميع مقترحات القوانين.

- التفاعل الإيجابي للحكومة مع التعديلات التي يقدمها السيدات والسادة البرلمانيون بمناسبة الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين، حيث بلغت نسبة التعديلات التي تم قبولها في عدة حالات، أكثر من 50 %. (على سبيل المثال قبلت الحكومة 92 تعديلا من بين 125 تعديلا قدم بشأن قانون المالية 2019، من بينها 15 تعديلا تقدم به فريق واحد من المعارضة).

منهجية مبدعة في إعداد الحصيلة المرحلية وتقديمها

عكس ما ادعته بعض التعقيبات، فإن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة لم تكن مجرد سرد لبيانات أو تركيبا لمعطيات قطاعية، بل إنه نتاج عمل جماعي منسق، انطلق من برنامج حكومي متفق عليه، برؤية واضحة ومؤطرة، ومن خلال منهجية عمل بآليات حكامة لتدبير التنزيل والأجرأة والتتبع. وهنا لا يفوتني أن أنوه بهذه المنهجية المبدعة، وأن أشكر كافة مسؤولي وأطر القطاعات الذين ساهموا في إنجاحها.

وبالتالي فإن مضامين هذه الحصيلة تعكس حقيقة التقدم في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي إلى حدود منتصف الولاية، وليست تجميعا قطاعيا لا يؤطره برنامج حكومي واحد.

وبناء عليه، فإننا نعتقد بأن إعداد الحصيلة وفق هذه المنهجية المتميزة والمبدعة والمستندة إلى البرنامج الحكومي، يجسد عمليا مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ويساهم في تقوية البناء الديمقراطي لبلادنا.

عجبت لبعض المداخلات التي تخلط، بقصد أو غير قصد، بين مؤسسات لها ذاتياتها الخاصة والمستقلة وتحكمها قواعد وضوابط مختلفة، رغم بعض أوجه التقاطع فيما بينها. ويتعلق الأمر بأربع مؤسسات، الحكومة والأغلبية الحكومية والأغلبية البرلمانية والأحزاب السياسية، ونحن ملزمون باستحضار هذا التمايز حين التعامل مع كل واحدة منها.

بالنسبة للحكومة التي أتشرف برئاستها، فإنها تتشكل من وزراء وكتاب دولة ينتمون إلى ستة أحزاب بمرجعيات وبرامج وتطلعات مختلفة، وآخرون بدون انتماء حزبي، وإن عملها مؤطر بالقانون التنظيمي المتعلق بتنظيم أشغال الحكومة من جهة وبالبرنامج الحكومي من جهة ثانية، وبالتالي فبوصلة الحكومة ومرجعيتها واضحة، وهي حكومة سياسية جاءت نتيجة انتخابات ديمقراطية، اختار فيها المصوتون من سيتولى تدبير الشأن العام الحكومي، وهو الاختيار الذي أقره جلالة الملك حفظه الله، وتلاه التنصيب البرلماني بمصادقة مجلس النواب على البرنامج الحكومي، كل ذلك وفق القواعد الدستورية الجاري بها العمل.

إنها حكومة أصلها ثابت، وبرنامجها واضح، ومنهجها بين، وجهودها بدأت تؤتي أكلها بفضل الله تعالى.

وكنموذج على التقاطع والتمايز، والخلط الذي وقع فيه بعض السادة النواب، ما يتعلق بالمساهمة في إعداد النموذج التنموي، فالحكومة أعدت مساهمتها وقدمتها، وساهم في ذلك أعضاء الحكومة، بمن فيهم المنتمون إلى أحزاب الأغلبية، لكن بصفتهم الحكومية، في حين قامت بعض الأحزاب بشكل مستقل بنفس الأمر، بينما لم تتوافق أحزاب الأغلبية على تقديم مساهمة مشتركة في هذا المجال باسم الأغلبية.

إن الحكومة وفق هذا المنظور وفي واقع الحال، حكومة تتمتع بحد مقبول من الانسجام والتماسك، لا يضيرها ما قد يصدر من حين لآخر من تصريحات أو مواقف من المؤسسات الأخرى، ولا ينبغي لها ذلك. ولولا هذا الحد المعقول من التماسك لما كان بوسعها تحقيق هذه النتائج الإيجابية وهذه الإصلاحات التي طال انتظار بعضها لسنوات طوال.

وبصفتي رئيسا للحكومة، فإنني لن أسمح بأي حال من الأحوال بأن تؤثر الاعتبارات الحزبية أو الهواجس الانتخابية على السير العادي لعمل الحكومة وتركيزها على الوفاء بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، وخدمة الصالح العام الذي يبقى فوق كل اعتبار.

ثم كيف لمن عجزوا أن يضمنوا التماسك داخل أحزابهم، أو من شهدت أحزابهم تطاحنات وتبادلوا فيما بينهم تراشقات، أن يعيبوا تصدعا متخيلا وتطاحنا متوهما داخل الأغلبية الحكومية لدرجة إعاقة العمل الحكومي.

صورة المغرب في التقارير الدولية

على عكس بعض المداخلات التي ادعت تدهور صورة المغرب في التقارير الدولية، فإن واقع الحال ولله الحمد، يظهر خلاف ذلك، وهو ما تثبته بشكل متواتر عدد من التقارير الدولية ذات المصداقية، وكذا التصريحات الرسمية للوفود التي تزور بلادنا من إفريقيا والدول الإسلامية والعربية وباقي دول العالم.

ففي المجال الاقتصادي مثلا، وفضلا عن تقرير سهولة ممارسة الأعمال « Doing Business » الذي تصدره مجموعة البنك الدولي سنويا والذي يحتل فيه المغرب الرتبة 60 عالميا، هناك جملة من المؤشرات الدالة على الثقة في بلادنا وعلى

أهمية الإصلاحات المنجزة التي حظيت باعتراف من مؤسسات دولية ذات مصداقية. ومن جملة هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

•تقدم المغرب في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تقدمت بلادنا بمرتبتين مقارنة مع السنة الماضية، بعد أن احتلت المرتبة 75 عالمياً من أصل 140 دولة التي شملها التقرير (كان المغرب يحتل المرتبة 77 في السنة الماضية). وكذا احتلاله للمرتبة 53 على مستوى البنيات التحتية من حيث جودة الشبكات وامتدادها، وذلك وفق نفس التقرير، متصدرا بذلك دول القارة الإفريقية؛

•احتلال المغرب المرتبة 65 عالميا في مؤشر ريادة إدارة الأعمال من أصل 137 بلدا شملها التقرير السنوي للمعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية لسنة 2018، متقدما ب5 مراكز مقارنة بسنة2017 وب17 مركزا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛

•احتلال المغرب المرتبة 67 عالميا من بين 144 دولة في تقرير مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وفق آخر إصدار (2017)، متقدما ب3 مراكز مقارنة بالنسخة السابقة للمؤشر؛

•تصدر المغرب الدول الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أبرزت مجموعة من التقارير من بينها تقرير كوانتوم كلوبال (Quantum Global) الصادر خلال سنة 2018؛

•تصدر المغرب قائمة الدول الإفريقية في تصنيف الإقلاع الاقتصادي الصادر هذه السنة عن مجموعة البحث (معهد الإقلاع)، وتم تصنيفه كأقوى دولة إفريقية ناشئة، متقدما على كل الاقتصادات الإفريقية لاسيما في مجالات الاندماج الجيد في الاقتصاد العالمي، والتحول الهيكلي والدينامية الاقتصادية والثروة الشاملة؛

•وتصدر المغرب كذلك الدول الإفريقية في مؤشر الربط البحري الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2018) وحلوله ثانيا على صعيد دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث حل بالمرتبة 17 عالميا من بين 159 دولة، محسنا تصنيفه بنقطتين خلال الأربع سنوات الأخيرة .

ويعكس كل هذا تحسن ثقة المؤسسات والمجتمع الدوليين في الاقتصاد الوطني، كما يؤكد أهمية الإصلاحات التي باشرتها الحكومة طيلة السنوات الماضية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

سأحاول في الفقرات التالية، قبل التطرق لبعض الأوراش المستقبلية، أن أتفاعل مع عدد من تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين من خلال ثلاثة محاور أساسية.

- مجال الحكامة وحقوق الإنسان والأوراش الكبرى؛
- المجال الاقتصادي؛
- المجال الاجتماعي.

أولا-الحكامة وحقوق الإنسان والأوراش الكبرى

مواكبة السياسة الملكية الإفريقية

يبدو أن بعض المداخلات تحاول خلط الأوراق ومستعدة للمزايدة في جميع الملفات والأوراش، وأكتفي في هذا المجال بذكر نموذج مداخلة إحدى فرق المعارضة التي اتهمت الحكومة بالتقصير في مواكبة السياسة الإفريقية التي يقودها جلالة الملك حفظه الله.

لقد فتحت الدبلوماسية الملكية الإفريقية مجال علاقات متميزة مع الكثير من الدول الإفريقية في العديد من الميادين. وعكس ما يقال، فإن هناك نموذجا تنمويا واضحا يخص التعاون الإفريقي المغربي، أو كما يسمى السياسة الإفريقية للمملكة المغربية، ويخص مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والإنساني والديني والثقافي، وخير دليل على ذلك توقيع المغرب خلال 20 سنة الأخيرة لما يزيد من 1000 اتفاقية مع أكثر من 30 دولة إفريقية، مكنت من فسح المجالات لعدد من المقاولات المغربية، وإحداث فرص للشغل، وتطوير بعض الصناعات والمجالات، وكذلك الرقي ببعض الخدمات. والهدف العام المتوخى من تفعيل هذه الاتفاقيات يتمثل في الرفع من مردودية اقتصاد الدول الإفريقية الشقيقة وكذا تحسين عيش ساكنتها، تماشيا مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي يعتبر أن تنمية إفريقيا يمر عبر التعاون بين الدول الإفريقية نفسها.

ولضمان السير العادي للمشاريع التنموية التي تندرج ضمن هذه الاتفاقيات، فإن الحكومة من خلال القطاعات المعنية تعمل بشكل جدي وواقعي من خلال الزيارات الميدانية، وكذا من خلال لجان التتبع والمواكبة، التي تنعقد سواء في المغرب أو في الدول

الإفريقية الشقيقة التي توجد بها هذه المشاريع. وإذا كانت بعض المشاريع عرفت في السابق تعثرا، فإن ذلك في الغالب خارج عن إرادة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام.

وتجدر الإشارة، إلى أن المشاريع التنموية بإفريقيا تعرف تغطية إعلامية كبيرة، كما يظهر ذلك جليا من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها الوزراء المعنيون مثلا إلى كل من ساحل العاج وجمهورية غينيا والسنغال ورواندا وجمهورية النيجر والتشاد. ولا يمكن مع هذا التتبع الإعلامي إطلاق ادعاءات التعثر وتضييع الفرص الاستراتيجية على عواهنها.

وإلى جانب هذه التغطية الإعلامية، فإن الحكومة تعتبر أن المهم يتمثل في إيجاد حلول جدية لكي تخرج هذه الاتفاقيات الى حيز الوجود وتنجز مشاريعها، لكي تجيب عن حاجيات الدول الإفريقية الشقيقة وسكانها، مع المحافظة في ذات الوقت على مصالح المغرب، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، في إطار العلاقات الثنائية أو في إطار الاتحاد الافريقي.

تفعيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامجها التنفيذي

لا بد من التأكيد على أن حماية حقوق المواطن وصون كرامته، طبقا لما تقضي به القوانين الوطنية والمواثيق والعهود الدولية التي صادق عليها المغرب، يندرج في صلب اهتمامات الحكومة وبشكل أولوية لها، لترصيد ما تم تحقيقه ببلادنا من إيجابيات، ساهمت فيها فعاليات سياسية وحقوقية ومدنية، وأيضا لتدارك بعض أوجه النقص أو التعثر التي قد تعتري هذه المسيرة الحقوقية الثابتة.

وفي هذا الإطار، تنبغي الإشارة مجددا إلى رقم دال ومهم، وهو كون المغرب يعد أحد البلدان ال39 في العالم التي تمتلك خطة في مجال حقوق الإنسان تفاعلا مع توصيات وبرنامج عمل فيينا، وهذا ترتيب مهم ومتقدم جدا.

والحكومة واعية تماما بأن اعتماد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس هدفا في حد ذاته، وإنما تنزيلها على أرض الواقع بما يضمن أثرها الحقيقي على وضعية حقوق الإنسان ببلادنا. لذلك تمت ترجمة الخطة الوطنية إلى مخطط تنفيذي، وفق نفس المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها في إعدادها، وذلك من خلال عقد لقاءات تحضيرية مع مختلف القطاعات الحكومية والبرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى عقد اجتماعات تشاورية مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان.

ويعتبر هذا المخطط التنفيذي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بإعمال الخطة، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، وفي مراعاة لمهام وأدوار كل طرف. كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة عملية ميدانية، مع تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم.

كما تم إطلاق المرحلة التحضيرية لإعمال الخطة على المستوى الترابي، حيث تم إلى حدود بداية ماي 2019 تنظيم خمسة لقاءات إعدادية مع مسؤولي مجالس جهات طنجة-تطوان-الحسيمة ومراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت والداخلة-واد الذهب. وقد مكنت هذه اللقاءات من تحديد الأولويات وبرنامج العمل بالنسبة لكل

جهة، وإعداد مشاريع اتفاقيات للشراكة في أفق إطلاق مسلسل إعمال الخطة على المستوى الترابي.

ينضاف إلى هذا الالتزام الحكومي بتفعيل الخطة الوطنية، نقطة أخرى تم الوفاء بها من طرف الحكومة والتي تصب في تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف وفق مضامين "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، ويتعلق الأمر بتعزيز الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال، وهو ما تجلى في اعتماد كل من القانون المتعلق بإعادة تنظيم "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" والقانون المتعلق بإعادة تنظيم "مؤسسة الوسيط".

تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

ورد في بعض المداخلات أن الحكومة لم تف بالتزامها بإعداد بعض النصوص القانونية، وأنا هنا أعبر عن استغرابي مت حالة الإنكار التي يتعامل بها البعض إزاء المجهود التشريعي والتنظيمي المتميز الذي قدمته هذه الحكومة، والذي جعل فترة السنتين الماضيتين من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين في مجال الإنتاج القانوني للحكومة. إذ تمت دراسة أكثر من أربعمائة وثلاثين (430) مشروع نص قانوني وتنظيمي، منها أكثر من 150مشروع قانون.

والحكومة مع ذلك، عازمة على الرفع من وتيرة هذا الإنتاج القانوني والتنظيمي، من خلال مواصلة إعداد بعض مشاريع النصوص القانونية، التي سأل عن بعضها السادة النواب من مثل:

- **مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج**، الذي يندرج في إطار تفعيل مقتضيات الدستور، فبالنظر إلى أهمية تأليف المجلس، ومن منطلق الحرص على توطيد استقلاليته، وتعزيز التعددية وضمان تمثيلية

أكثر ديمقراطية لممثلي جمعيات المجتمع المدني، فإن المشاورات مستمرة قصد التوصل إلى صيغة توافقية بخصوص تمثيلية عادلة للمغاربة المقيمين بالخارج تأخذ بعين الاعتبار التمثيل الجغرافي والديمغرافي لمناطق إقامتهم.

- **مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي**، الذي صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 31 يناير 2019: المشاورات جارية قصد التوصل إلى السبل الكفيلة بضمان حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في أفق إيداع المشروع بمكتب مجلس المستشارين.
- **مشروع القانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمارات:** بالنظر للأهمية التي يكتسيها موضوع هذا المشروع وارتباطه الوثيق بأهم الإصلاحات الكبرى التي باشرتها الحكومة أو التي تنكب عليها حاليا، مثل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وميثاق اللاتمركز الإداري، أو مشروع القانون الإطار المتعلق بالجبايات، وميثاق المقاولات الصغرى، وميثاق المرافق العمومية، فقد تقرر إعداد صيغة جديدة لمشروع هذا القانون الإطار حرصا على تدقيق أحكامه حتى تكون منسجمة مع منظومة الإصلاحات السالف ذكرها، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة.
- **مشروع القانون المتعلق بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين**: يتم العمل حاليا على إعداد صيغة أولية لهذا المشروع بتنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية قصد التشاور في شأنها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- **مشروع ميثاق المر افق العمومية**، الذي تنكب الحكومة على إعداد صيغة متفق بشأنها لوضعها في مسطرة المصادقة.

كما تجدر الإشارة إلى الورش المهيكل والهام الذي تنكب الحكومة حاليا على إعداده، ويتعلق **بإحداث اللجنة العليا للتدوين وتحيين التشريعات**، الذي التزمت به الحكومة بموجب برنامجها، والذي يهدف إلى تأهيل المنظومة القانونية الوطنية وتجويدها، من خلال وضع أسس منهجية وتصور شمولي لتأطير عملية المراجعة

الشاملة والمتدرجة للتشريعات الجاري بها العمل، والسهر على تحيين هذه التشريعات وتجميعها وتدوينها وجعلها مواكبة للتطورات التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات. والحكومة منكبة على إعداد مشروع مرسوم يقضي بإحداث هذه اللجنة وتنظيمها في أفق وضعه في مسطرة المصادقة.

وبالمقابل، فإننا، في الحكومة، نتطلع إلى التسريع بالمصادقة على بعض مشاريع القوانين المهيكلة التي توجد قيد المناقشة على مستوى المؤسسة التشريعية الموقرة، ويتعلق الأمر على الخصوص بمشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وكذا مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ومشروع قانون النظام العام للتعاضد، ومشروع القانون التنظيمي لممارسة الحق في الإضراب.

التفاعل الإيجابي مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات

لا بد أن أتوقف عند بعض المداخلات التي زعمت بأن الحكومة لا تتجاوب مع توصيات تقارير المجلس الأعلى للحسابات، لأؤكد للجميع، عكس ما يزعمه البعض، بأن الحكومة هي المستفيد الأول من تقارير هذه المؤسسة الدستورية، إذ تعتبر ملاحظاتها وتوصياتها عاملا مهما ورافعا لتجويد وتسديد الأداء الحكومي والرفع من فعالية وجودة المرفق العمومي. ونحن واعون تماما بأهمية التقارير والتوصيات الصادرة عن هذه المؤسسة الوطنية الهامة التي تسهر على ممارسة الرقابة العليا على تدبير المال العام، وهذه مناسبة للتأكيد على قيمة الاختيار الذي سار فيه المغرب من أجل مأسسة النقد

والتقييم بإسنادها لمؤسسات وهيئات دستورية مستقلة، تكريسا لواقع الحكامة الجيدة وتحقيقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبهذا الخصوص، فقد حرصت شخصيا على إحداث وحدة إدارية خاصة لدى مصالح رئيس الحكومة تعنى بتتبع تقارير المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل توصياته، كما أن المفتشيات العامة لمختلف القطاعات الحكومية حريصة على التفاعل الإيجابي والمستمر مع هذه التقارير والتوصيات.

أما بالنسبة لموضوع المتابعات، فإن هذه المؤسسة، كما هو معلوم، تتوفر على جهاز للنيابة العامة (الوكيل العام للملك لدى المجلس)، والذي يخول له القانون، إذا اكتشف أفعالا يظهر أنها قد تستوجب عقوبة جنائية، رفع الأمر من تلقاء نفسه أو بإيعاز من الرئيس الأول للمجلس إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض قصد اتخاذ ما يراه ملائما، مع إخبار السلطة التي ينتمي إليها المعنى بالأمر.

ثانيا-المجال الاقتصادي

علاقة بالوضعية الاقتصادية العامة، أصدرت مديرية الدراسات والتوقعات المالية منذ بضعة أيام، مذكرتها حول الظرفية الصادرة عن شهر مايو الجاري، والتي اعتمدت آخر المعطيات والمؤشرات الرسمية المتوفرة إلى غاية متم أبريل 2019، ولقد أظهرت هذه المذكرة عددا من المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية.

ومع ذلك، فإن هذه التطورات الاقتصادية الإيجابية لا تحجب عنا التحديات الأساسية لسياستنا الاقتصادية، إذ يظل الهدف الأساسي هو إحداث فرص شغل مستدامة، وإنتاج الثروة لضمان خدمات عمومية ذات جودة، وتمويل سياسة اجتماعية إرادية وجريئة واستباقية، تسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ولتحقيق ذلك، حددنا ثلاثة أهداف اقتصادية أساسية: 1-تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ودعم قدرته على تحقيق نمو قوي وشامل ومستدام، 2-الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لبلدنا من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع هامش المناورة لصالح التنمية المستدامة. 3-دعم المقاولة الوطنية وتكريس دورها كوسيلة لإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل ورفع القدرة التنافسية للبلاد.

اهتمام خاص بدعم المقاولة والاستثمار

جاء في بعض المداخلات أن هذه الحكومة لم تفعل شيئًا للمقاولة الوطنية، وهذا أمر مستغرب وتفنده الإصلاحات والتدابير التي تم اتخاذها والنتائج التي تم تنزيلها على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، يكفي أن أذكر ب (10) بعشر إنجازات كبيرة تؤكد الشجاعة والجرأة في اتخاذ القرارات بما يساهم في تعزيز الثقة في النسيج الاقتصادي:

1. إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجنة الإقليمية الموحدة للاستثمار؛
2. مواصلة وتسريع عملية استرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (حوالي 40 مليار درهم)؛
3. العفو الضريبي لعام 2018 والذي كان فرصة لتقوية الثقة لدى الفاعلين؛
4. تطبيق النظام القانوني المتعلق بآجال الأداء؛
5. إصلاح الإطار القانوني، من خلال اعتماد تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولات، وتحديث النصوص المتعلقة بشركة المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة...؛

6. اعتماد نظام تصاعدي في الضريبة على دخل الشركات، وتخفيض نسبة 20% إلى 17.5%؛
7. توسيع المزايا الممنوحة للمصدرين لتشمل جميع الشركات التي تنتج منتجات للتصدير؛
8. دعم إطلاق 8 بنوك تشاركية جديدة؛
9. اتخاذ تدابير ضريبية لتحفيز الاستثمار: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات الاستثمارية لمدة 36 شهرًا للشركات القائمة التي تنفذ مشاريع جديدة (قانون المالية 2017)؛
10. إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة.

كما يمكنني أن أقدم أربعة مؤشرات رئيسية تظهر تطوراً ملموسا لبلدنا، خاصةً فيما يتعلق بحالة مناخ الأعمال وظروف المقاولات:

- ارتفاع هام في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة + 55 % بين عامي 2016 و2018، حيث تم بلوغ 32.8 مليار درهم. نعلم جميعًا أن الشركات الأجنبية تستثمر عند توفر الظروف المواتية والشعور بالاستقرار والأمان، والمغرب من بين أفضل الدول الإفريقية في هذا المجال. وقد قامت الحكومة، منذ تنصيبها، بتوقيع 119 اتفاقية استثمار، بقيمة إجمالية بلغت 124.6 مليار درهم؛
- تحسين تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال ب 15 درجة بين عامي 2016 و2019، وهذا التحسن القياسي تمت ترجمته بواسطة العديد من المؤشرات الفرعية ذلت الصلة، من بينها شروط إنشاء المقاولات، آجال الأداء ... وهو ما عزز مكانة بلدنا بين الدول الثلاثة الرائدة إفريقيا؛
- انخفاض معدل إفلاس الشركات لأول مرة منذ سنوات، إذ تراجع عددها بما يناهز 1% بين 2017 و2018، لينتقل من 8020 شركة إلى 7944، وهو أول

انخفاض منذ عشر سنوات، علما بأن هذه النسبة بالمغرب غير بعيدة عن مثيلاتها حتى في الدول المتقدمة؛

- تسجيل زيادة قياسية في إحداث الشركات سنة 2018 بأكثر من 90.000 شركة، وهو ما يمثل زيادة ب 20 % مقارنة بسنة 2017، وهو أكبر ارتفاع منذ عشر سنوات.

كل هذه المؤشرات وغيرها تعكس وجود دينامية اقتصادية إيجابية، نأمل أن تستمر وأن تسهم في تعزيز التنمية المنشودة، رغم كل التحديات التي نواجهها.

وأغتنم هذه المناسبة، لأجدد التأكيد على ما أقوله دائما، أن من واجب الحكومة، وكافة الفاعلين، بما فيهم الإدارة، تيسير حياة المقاولة. والجميع مدعو لإزالة العوائق وتذليل العقبات وتوفير جو الشفافية والمنافسة الشريفة، وتفادي كل ما من شأنه الحيلولة دون ذلك.

نسبة النمو

فيما يتعلق بنسبة النمو، فنحن ندرك أهميتها لضمان التنمية المستدامة والشاملة ببلادنا، مع التأكيد بأن رفع هذا المؤشر ليس هو الهدف الوحيد. إذ الهدف الأساسي يكمن في تحقيق نمو هيكلي قوي وشامل وفي ذات الوقت يحافظ على المصالح المستقبلية للمغاربة.

وعلاقة بذلك، فإن تحديدنا لهدف بلوغ متوسط نسبة نمو ما بين 4.5 إلى 5.5 في نهاية الولاية، انطلق من قناعتنا بضرورة تحقيق نمو هيكلي وليس نمو ظرفي. ولله الحمد، يسرنا أن نرى أن أحدث التوقعات الصادرة عن وزارة المالية وبعض الهيئات الدولية تظهر آفاقًا إيجابية للنمو على المدى المتوسط بالتوازي مع الإصلاحات الهيكلية التي بدأت تؤتي ثمارها.

في الواقع، وإلى حدود الآن، وباستثناء الحالات التي شهدت بعض العوامل الظرفية التي تؤثر على الطلب الداخلي (الإنفاق العام المرتفع في ظل إحدى الحكومات السابقة، أو ارتفاع مداخيل الخوصصة في ظل أخرى، أو بمناسبة السنوات الفلاحية الجيدة...)، لم تسمح طبيعة اقتصادنا وقدرته التنافسية بتحسين معدل "النمو المحتمل" للاقتصاد، "croissance potentielle"، الذي لم يتجاوز 3 ٪ على امتداد سنوات.

ونتطلع أن يتحسن هذا المؤشر أكثر على المدى المتوسط بفضل الانعكاسات الإيجابية للإصلاحات الأخيرة المتعلقة بدعم الاستثمار وبتسريع التحول الهيكلي للاقتصاد وبتنمية الرأس مال البشري، وهي التحولات التي نتوقع أن يكرسها النموذج التنموي المنشود لتحقيق تحسن دال ومستدام لنسبة النمو.

وبهذه المناسبة أود أن أقول بكل مسؤولية أمامكم، أنه بإمكاننا تفعيل بعض الآليات الاقتصادية الظرفية لتحقيق رفع عابر لنسبة النمو، ولكن ذلك قد يعرضنا للمخاطرة بمستحقات الأجيال المقبلة وباستقرار الاقتصاد في بلدنا. لذلك، فضلنا الاكتفاء بالآليات الهيكلية والمستدامة، ولو كان من طبيعتها تأخر حصد ثمارها، لأن العمل على تحسين النمو بشكل هيكلي هدف رئيسي وواجب وطني يجب أن يحفزنا جميعًا، بغض النظر عن المدى الزمني الذي يستغرقه ذلك.

تطور الدين العمومي: نتائج هامة بشهادة المؤسسات التي تستشهدون بها

على عكس ما ذهبت إليه بعض المداخلات التي حاولت أن تصور مستوى المديونية بالكارثي، وتحميل الحكومة هذه الوضعية، فإن المؤشرات المسجلة تؤكد عكس ذلك تماما. ذلك أن نسبة مديونية الخزينة انخفضت من 65.1% سنة 2017 إلى

64.7% سنة 2018. ولقد سمح هذا التطور الإيجابي بوضع حد للمنحى التصاعدي الذي تعرفه بلادنا منذ 2009 لهذه المديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

وأؤكد هنا على أن سبب مستوى المديونية الحالي لا يرجع إلى عجز السنتين أو السنوات الثلاثة الأخيرة، وإنما إلى تراكم نسب العجز المرتفعة المسجلة خلال سنوات خلت. ولقد تم تحقيق هذه النتائج الهامة بفضل الإصلاحات والتدابير والإجراءات المتخذة، علما أن التحكم في المديونية من الأهداف الأساسية في البرنامج الحكومي.

وأود أن أوضح لبعض إخواننا في المعارضة أنه بين عامي 2009 و2012، زادت المديونية بأكثر من 12 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام، بينما انخفضت، ولأول مرة، بنسبة 0.4 نقطة سنة 2018. أما الباقي، فمجرد تأويلات ولي لعنق الأرقام والمعطيات.

ولقد اكتفينا في هذا المقام بذكر مديونية الخزينة، لأنها هي التي تدخل مباشرة تحت مسؤولية الحكومة، إذ التزمت في برنامجها الحكومي بخفضها إلى 60%، كما أن هذا المؤشر هو الذي يمكن من إجراء المقارنة وتتبع تطوره على مدى عشر سنوات.

وعلاوة على ما سلف ذكره، وجب التنبيه إلى ثلاث ملاحظات إضافية، الأولى تتعلق بكون القانون التنظيمي للمالية يمنع توجيه الاقتراض إلى التسيير، وثانيا أن هذه التمويلات يتم توجيهها أساسا للاستثمار في مجالات استراتيجية، خاصة منها الطاقة الشمسية، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات والطرق السيارة وغيرها، وثالثا أن الولوج إلى الاستدانة يعكس الثقة في بلادنا وقدرة المالية العمومية على تسديد هاته الديون.

التحكم في نسبة التضخم: بلادنا تسير في الطريق الصحيح

فيما يخص سياسة الحكومة من أجل ضبط الأسعار، فقد مكنت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من إرساء التوازنات الماكرو اقتصادية وضبط التضخم.

ففيما يتعلق بتطور الأسعار، تؤكد الأرقام الرسمية، وليست الوهمية أو الانطباعية، أن بلادنا تسلك الطريق الصحيح، حيث لم تتجاوز نسبة التضخم 2% منذ عدة سنوات، إذ استقرت في مستوى لم يتجاوز 1.7% سنة 2016، و0,7% سنة 2017 و1.9% سنة 2018. وهو معدل ضئيل مقارنة مع جل الدول النامية ومماثل لمستوى التضخم بالدول المتقدمة.

ويعزى استقرار الأسعار إلى التطور الطفيف للمواد الغذائية بـ 0.1% سنة 2017 و1.34% سنة 2018، في حين تطورت أسعار المواد غير الغذائية بمعدل 1.3% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2016-2018).

ويعزز سياسة التحكم في التضخم تطور مؤشر الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، فالأسعار عرفت انخفاضا طفيفا (-0.6%) نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بـ 1.6% وارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بـ 0.9%.

المبادلات التجارية: مواصلة التقليص من العجز البنيوي للميزان التجاري

وخلافا لصورة الجمود الاقتصادي الذي لمحت إليه بعض المداخلات، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الوضعية الاقتصادية ببلادنا وعلى الميزان التجاري، فقد عرفت المبادلات التجارية للسلع تحسناً على العموم في الآونة الأخيرة اتسمت بارتفاع

خلال سنة 2018، سواء على مستوى الواردات (43 + مليار درهم) أو فيما يخص الصادرات (26,3+ مليار درهم.)

وقد سجلت الواردات سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 9.8 % (481 مليار درهم مقابل 438.1 مليار درهم نهاية 2017)، مقابل ارتفاع الصادرات بنسبة 10.6% (275.2 مليار درهم مقابل 248.8 مليار درهم متم سنة 2017).

وهو ما نتج عنه ارتفاع مطرد لنسبة تغطية الصادرات للواردات، ومن ثمة تحسين وضعية الميزان التجاري، إذ بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة 57.2 % سنة 2018، مقابل 56.8 % نهاية سنة 2017 و51.3% سنة 2014.

تحكم جيد في عجز الميزانية

في ميدان تدبير المالية العمومية، أدت الإصلاحات والتدابير والإجراءات المتخذة إلى تقليص عجز الميزانية من 4،3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 3،5% سنة 2017 وإلى 3،7% سنة 2018 مقابل أكثر من 7% سنة 2012. ولقد تأتى هذا التقليص في عجز الميزانية بفضل التحكم في نفقات التسيير التي تم خفضها من 20% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 19،3% سنة 2018، مع الإبقاء على حجم الاستثمارات العمومية سنة 2019 بمعدل 6% من الناتج الداخلي الخام (مقابل 5,9% سنة 2018 و6,3% سنتي 2016 و2017).

وحسب المعطيات المتعلقة بتنفيذ قانون المالية خلال الأربعة أشهر الأولى من هذه السنة، فقد استقر عجز الميزانية في 14.1 مليار درهم مقابل 15.0مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، وهو ما يدل على مواصلة جهود التحكم في النفقات العمومية مع تحسين المداخيل.

ثالثا-المجال الاجتماعي

خلافا لما عبر عنه بعض النواب من عدم الرضى عن الأداء الاجتماعي للحكومة، فقد بينا من خلال عرض الحصيلة المرحلية التوجه الاجتماعي الواضح لهذا الحكومة، وهو ما يتضح بالملموس من خلال مختلف التدابير والإجراءات والبرامج الاجتماعية التي اعتمدناها.

وأود في هذا المجال أن أتوقف عند بعض الملاحظات التي استوقفتني، والتي يبدو أنها تحتاج إلى مزيد من التوضيح وبعض التصحيح.

إصلاح منظومة التربية والتكوين: بدء التنزيل وبداية التحسن

لا يسعني إلا أن أبدأ المجال الاجتماعي بإصلاح منظومة التربية والتكوين الذي نعتبره أولوية وطنية بامتياز. وإن كنا لا زلنا نطمح إلى المزيد في سبيل تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، فإننا على يقين بأن ما أنجزناه يسير في هذا الاتجاه، ولا أدل على ذلك، التحسن الذي عرفته عدد من المؤشرات كنسب النجاح والانقطاع والهدر المدرسي والاكتظاظ...

وهنا أدعو السادة النواب إلى العودة بروية إلى المعطيات التفصيلية الواردة في وثائق الحصيلة، وأكتفي في هذا المقام بالتذكير بالتحسن الملموس المسجل في نسبتي التمدرس بالابتدائي والثانوي الإعدادي، اللتين انتقلتا على الصعيد الوطني على التوالي من 93.6% خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 99.7% إبان الموسم الدراسي 2018-2019، ومن 85.3% إلى91.1% عن نفس المرحلة. وهو ما يستحق فعلا الإشادة والتنويه من لدن الجميع بدل التشكيك والتبخيس.

كما أود أن أتوقف عند إحدى المداخلات التي عابت على الحكومة الشروع في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين قبل المصادقة على مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. إن اعتماد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 تم بطريقة توافقية واسعة منذ سنة 2015، ونحن اليوم على بعد أربع سنوات من تاريخ اعتماد هذه الرؤية الاستراتيجية. فهل يستساغ، في ظل الإشكالات المتعددة والآنية التي يعاني منها قطاع التربية والتكوين، وحجم الخصاص الحاصل، أن تظل الحكومة مكتوفة الأيدي طيلة هذه المدة إلى حين إصدار القانون الإطار لتنزيل هذه الرؤية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي لا يمكن أن تتعارض مع المقتضيات المتوقعة للقانون الإطار.

إن الحكومة، وتنفيذا لبرنامجها الحكومي، عملت على اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لمواجهة مظاهر الاختلال والنقص، وهو ما يفسر الرفع الاستثنائي للميزانية الموجهة لقطاع التربية والتكوين لتصل إلى مبلغ 68 مليار درهم برسم ميزانية 2019، أي بزيادة 9 ملايير درهم مقارنة بميزانية سنة 2018 (وبزيادة 25% مقارنة مع سنة 2016).

وفي نفس السياق المنسجم مع مقتضيات الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين، عملنا كذلك على تحسين العرض التربوي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس، وتطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، والاهتمام بتعميم التعليم الأولي، وغيرها من التدابير التي مكنت فعلا من تحسين المؤشرات التعليمية بشكل مقدر.

أما بخصوص النقاش حول مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فاسمحوا لي أن أكتفي بالقول، إن الحكومة من جانبها قامت بواجبها، إذ أعدت مشروع القانون الإطار وتدارسته في مجلسها، قبل أن تتم المصادقة عليه في المجلس الوزاري، ثم إيداعه بالبرلمان. وهذا المشروع هو الآن

بين أيديكم كمؤسسة تشريعية مستقلة، لدراسته والمصادقة عليه. ومباشرة بعد مصادقة البرلمان على هذا القانون، التي نأمل أن تكون في أقرب الآجال، ستعمل الحكومة على تنزيل وتفعيل مضامينه وفق الصيغة التي ستصادق عليها المؤسسة البرلمانية الموقرة.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

دعم التشغيل ومحاربة البطالة: مجهودات مقدرة وتحسن مبشر

لقد انصبت عدد من مداخلات السادة النواب على ضرورة العناية بالتشغيل ومواجهة معضلة البطالة ولاسيما في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، وإذ أشاطركم هذا الهم، فإنني أؤكد لكم بأن الحكومة تضع التشغيل ضمن أولوياتها، وتعمل على توجيه عدد من السياسات العمومية لتحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال، وهو ما بدأ يؤتي بعض النتائج المبشرة رغم محدوديتها. وبقدر وعينا بصعوبة هذا التحدي واستبشارنا ببداية النتائج الإيجابية، بقدر تأسفنا على الخطاب الذي تضمنته بعض المداخلات.

بداية، أود أن أشير إلى أن الحصيلة المقدمة أمامكم نقلت أحدث الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، وهي مؤسسة وطنية مستقلة، وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد على وجوب الثقة في المؤسسات الوطنية وعلى رفض أي مزايدة في هذا المجال.

لقد أظهرت إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، أن معدل البطالة انخفض بنسبة 0.5%، بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو

ما يوازي تشغيل ما يناهز60 إلى 70 ألف عاطل عن العمل، خصوصا في صفوف الشباب، ويأتي هذا التحسن بعد تطور إيجابي مماثل بين سنتي 2017 و2018 بانخفاض يناهز 0.4 %.

إن انخفاضا ضئيلا لنسبة البطالة في بعض البلدان يعتبر إنجازًا كبيرًا، بالنظر لصعوبة تحقيق هذا الإنجاز، كما أن الاستمرار إن شاء الله بهذه الوتيرة في أفق السنتين المقبلتين سيمكن من الاقتراب من هدف خفض نسبة البطالة إلى 8.5%. بالموازاة مع العمل على خفض معدل البطالة، فإن الحكومة واعية بأهمية مؤشرات أخرى ذات الصلة، من قبيل تطور الساكنة النشيطة وجودة مناصب الشغل.

فإذا أردنا بسط كل التفاصيل، لابد من طرح السؤال التالي: هل تحسن وضع الشباب المغاربة فيما يتعلق بإيجاد شغل لائق؟ إن الجواب الفصل متروك للمواطن، لكني أود التأكيد على عدد من المؤشرات ذات الدلالات القوية، كما يلي:

- دمج ما يناهز من 200.000 شخص في إطار برامج الإدماج منذ بداية ولاية الحكومة، وهو ما يعكس فاعلية هذه الآليات، ولو نسبيا، عكس ما يزعم البعض؛
- بلوغ أكثر من 100.000 مقاول ذاتي مما يعكس دينامية إيجابية، وجب دعمها ورعايتها. وللإشارة فإن هذا الرقم يمثل الهدف الذي حدده البرنامج الحكومي لعام 2021؛
- تعزيز واحدة من أفضل أنظمة التحفيزات في المنطقة، على مستوى التحفيزات لتشغيل الشباب والخريجين، إذ تم تطوير نظام "تحفيز" لتشمل امتيازاته جملة من الإعفاءات لفائدة 10 وظائف جديدة في حدود أجرة سقفها 10000 درهم؛
- توفر بلادنا لأول مرة على استراتيجية وطنية للتشغيل تم إعدادها واعتمادها رسمياً، مع إبداع آلية للتنزيل تدمج القطاع الخاص والجهات.

ونحن واعون تمام الوعي، بأن ما تحقق يستدعي المزيد بالنظر إلى التطلعات المشروعة للشباب المغربي، خاصة فيما يتعلق ببطالة حاملي الشهادات منهم، لكننا

نعتقد أن هذه المؤشرات الإيجابية الأولية، في إطار الدينامية المقترنة بجهود الإصلاح في قطاع التعليم، وبرامج التكوين المهني والتعليم العالي، نتوقع أن يكون لها تأثير قوي على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة، إلى أن معدل البطالة في المغرب هو الأقل في منطقته المباشرة، بالإضافة إلى وجوب استحضار السياق الوطني والدولي غير الملائم.

وكما أشرت إلى ذلك من قبل، أكرر التعبير عن نوع خيبة الأمل إزاء خطاب المعارضة، الذي اتجه نحو تعميم مقولة أن الشباب المغربي يائس. صحيح أن بعض أبنائنا يعانون من عدد من الصعوبات، وله تطلعات مشروعة وانتظارات كبيرة، لكن الشباب المغربي عموما، ديناميكي وإيجابي، ويتحلى بالشجاعة، ويبرهن دائما على عكس هذا الادعاء.

وأخيرًا، يجب ألا ننسى أن إحداث فرص الشغل رهين أيضا بالرفع من دينامية المقاولات، وتحسين مناخ الأعمال وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية، وهو ما تؤكده الحصيلة المقدرة للحكومة في الجانب الاقتصادي.

القدرة الشرائية للمواطن: تحسن مطرد ومؤشرات دالة

تمثل القدرة الشرائية أحد المواضيع التي يكثر عنها الحديث، وتتعدد فيها التقييمات بعدد الشرائح المجتمعية وبتعدد أنماط العيش وتطورها، ويغلب على الحديث حولها في كثير من الأحيان الانطباعات والتعميم والتهويل أو التهوين، وهو ما لم تنج منه بعض مداخلات السادة النواب.

وقبل الدخول في تفاصيل هذه النقطة، أود التأكيد على أن الحكومة تعمل على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال عدة مداخل، كرفع الأجور، وضبط نسبة

التضخم، ومراقبة الأسعار، ودعم بعض المواد الأولية، والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية، وتوسيع ودعم البرامج الاجتماعية، وتوسيع التغطية الصحية، التي تشكل نفقاتها أكبر ضغط على ميزانية الأسر، ودعم الولوج إلى السكن، ودعم المقاولة الوطنية لتمكينها من إحداث فرص الشغل، التي تبقى المدخل الأساس لتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتحقيق كرامته.

كما أن الحكومة لما تواجه هذا التحدي، فإنها لا تقتصر على العناية بالموظفين والأجراء المصرح بهم لدى القطاع الخاص، بل هي ملزمة أيضا بمعالجة وضعية غير الأجراء والمستقلين والباحثين عن العمل والفئات الهشة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وساكني المناطق الجبلية والنائية وغيرهم من الفئات التي تزيد احتياجاتهم في غالب الأحيان عن احتياجات أولئك الذين يتوفرون على دخل قار، وإن قل، كما أنهم في الغالب الأعم، الأقل استفادة من توزيع ثروات وخيرات البلاد.

ومن أجل مناقشة هادئة وبناءة، سنورد بعض الأرقام الرسمية المتاحة لسنة 2017، وهي السنة الأولى من هذه الولاية، فقد تحسن الدخل الإجمالي المتاح للأسر والقدرة الشرائية بنسبة 4.2 % ليصل إلى 694.2 مليار درهم في عام 2017، فيما وصل دخل الأسرة المتاح للفرد إلى 19.907 درهم في عام 2017 بدلاً من 19.309 درهم سنة 2016، وبالتالي سجل ارتفاعا بنسبة 3.1%.

وبعد تسجيل انخفاض في أسعار الاستهلاك في عام 2017، إذ عرف تطورًا بنسبة 0.8 % بدلاً من 1.6 %، تحسنت القدرة الشرائية للأسر بنسبة 2.3 نقطة في عام 2017، وهي زيادة في القدرة الشرائية ملموسة وحقيقية.

من جهة أخرى، أوردت بعض المداخلات مغالطة تتمثل في كون دخل الموظف قد تعرض للهجوم من قبل الحكومة، في حين أو الواقع يكذب ذلك، إذ بلغ متوسط

الراتب الصافي للموظف في الإطار العام 7.549 درهم سنة 2018 مقابل 7200 درهم سنة 2012. علما بأنه من المتوقع أن ترفع الزيادة المعممة في راتب الموظفين، التي أقرها اتفاق أبريل 2019، هذا المعدل على الأقل ب 300 درهم مع مطلع 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الراتب الصافي في القطاع العام ببلادنا يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للفرد، مقابل 1.2 في فرنسا و1.0 في إسبانيا وأقل من 1.5 في تركيا أو تونس أو الأردن. وهذا يدل على المجهود الضخم الذي تبذله بلادنا فيما يتعلق بتحسين دخل موظفي القطاع العام.

مؤشر إيجابي آخر هو أن عدد مستخدمي القطاع الخاص المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي بلغ 3.38 مليون في عام 2017، أي بزيادة 3% مقارنة بعام 2016. وقد بلغ معدل تغطية السكان النشطين في القطاع الخاص حوالي 82%.

وبالنسبة للطبقة المتوسطة، فإن العديد من المؤشرات تؤكد تعزيز القدرة الاستهلاكية لهذه الشريحة الهامة، وعلى سبيل المثال إقبالها المتزايد على اقتناء السكن المتوسط الذي يعكسه تراجع العجز السكني بحوالي 200.000 سكنية منذ بداية الولاية الحالية، وشراء ما يناهز 180.000 سيارة جديدة سنويًا (3 مرات أكثر من مصر مثلا).

ورغم كل هذه المؤشرات الهامة، فإننا واعون بأن المواطن المغربي، بمختلف شرائحه، يحتاج إلى المزيد من العناية فيما يتعلق بتحسين قدرته الشرائية، ولا شك أنكم تتفقون معي بأن التحدي الأساسي يكمن في زيادة إنتاج الثروة وإعادة توزيعها بشكل متكافئ وعادل يراعي متطلبات مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الطبقات الوسطى والضعيفة.

الخدمات الاجتماعية: عزم وإرادة قوية لتحسينها

لقد أثارت استغرابي إحدى المداخلات التي ادعت أن *"الحكومة ماضية في نهج "سياسة خوصصة غير معلنة" بهدف تعميم الخوصصة حتى على القطاعات الاجتماعية"*.

وهنا أقول إنه لا يجب تغليط الرأي العام من خلال إطلاق الكلام على عواهنه، فعن أي "خوصصة" يتحدث السيد النائب المحترم؟ وخاصة إذا ما استحضرنا مضاعفة مجهودات هذه الحكومة لدعم الخدمات الاجتماعية وتجويدها كما لم تفعله من قبلها أي حكومة أخرى، كما يتجلى ذلك في ميزانيات التعليم والصحة والدعم الاجتماعي والتنمية القروية.

فما أسماه السيد النائب "خوصصة" لا يعدو أن يكون فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النهوض بأعباء بعض المرافق العمومية، بناء على شروط وتحملات صارمة تحرص الدولة على احترامها من خلال دفاتر للتحملات.

ولم يثبت إطلاقا أن الحكومة فوتت أو تنازلت أو تراجعت عن قطاع اجتماعي أو خدمة اجتماعية معينة لفائدة القطاع الخاص، بل يتعلق الأمر فقط بفسح المجال للقطاع الخاص لتوسيع العرض الوطني المتوفر.

وقد أثبتت التجربة أن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال، إذا كان مؤطرا ومقننا، يعد رافعة أساسية لتوفير بعض الخدمات العامة وتجويدها.وهذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، انسحاب الدولة من تحمل مسؤوليتها في مواصلة توفير هذه الخدمات ذات الطابع الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة وغيرها، والرفع من جودتها وتيسير ولوج المواطنين إليها، وتوزيعها العادل على كافة المجال الترابي الوطني.

مسؤولية الحكومة وتفاعلها مع قضايا من قبيل أحداث الحسيمة

على عكس ما يعرفه العام والخاص، أبى بعض النواب إلا أن يحملوا هذه الحكومة مسؤولية بعض الملفات والأحداث التي لا دخل لها فيها إطلاقا، بل حدثت قبل مجيئ هذه الحكومة، وزادت من صعوبات انطلاقها. والحقيقة أن الحكومة تحملت مسؤولية مواجهة آثار هذه الأحداث وتصدت لمعالجة أسبابها ونتائجها.

وكنموذج على هذه الاتهامات، تحميل الحكومة مسؤولية أحداث الحسيمة التي انطلقت قبل مجيء الحكومة. في حين أن الحكومة الحالية هي من أخذت على عاتقها تدارك التعثر الذي طبع انطلاق برنامج "الحسيمة منارة المتوسط"، والعمل على الانتهاء من أشغاله في الآجال المحددة، بالتعبئة العملية غداة انعقاد أول مجلس وزاري في 25 يونيو 2017 بعد تنصيب الحكومة. حيث تم تفعيل آليات الحكامة وتسريع وتيرة انعقاد اللجان المحلية والمركزية للتتبع، وتعزيز وتقوية الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة من أجل الوقوف على سير الأشغال وتقدم الإنجازات، مما مكن من بلوغ نسبة 101,85% من الالتزامات المالية ونسبة إنجاز وتسليم 51% من المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2015-2018.

العناية الخاصة بمغاربة العالم

لقد بينت الحصيلة المرحلية أهمية وموقع إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج في سياسة الحكومة، ومجهوداتها الرامية إلى النهوض بأوضاعهم وتحسين مختلف الخدمات الموجهة إليهم، وذلك اقتناعا من الحكومة بأهمية هذه الفئة الهامة من مواطنينا ودورها في المساهمة في بناء مستقبل بلادنا.

وأود التأكيد أنه لا مجال للمزايدات بخصوص هذا الموضوع، كما أنه لا مكان للتبخيس أو التقليل من قيمة أي عمل يقدم لجاليتنا، بما في ذلك إقامة المخيمات لأبنائهم وبناتهم، خاصة وأن الحصيلة التي بين أيديكم أوردت هذه الخدمة ضمن مقاربة شمولية وعمل متكامل يتضمن عدة إجراءات، من بينها إعادة هيكلة التقطيع القنصلي، وتأهيل المراكز القنصلية، وتحسين ظروف الاستقبال، والاهتمام بالجانب الثقافي والتربوي والاجتماعي لمغاربة العالم، وكذا دعم وتقوية الدور التأطيري الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني المغربي بالخارج.

أما فيما يخص المشاركة السياسية لمغاربة العالم، فإن الحكومة تعمل على استكمال الرؤية بهذا الشأن، وتعميق النقاش مع كافة المتدخلين الحكوميين والفاعلين السياسيين وفعاليات المجتمع المدني من مغاربة العالم، للوصول إلى توافق بخصوص هذه النقطة المهمة، التي لا تقبل أي مزايدة من أي جهة.

بعض الأوراش المستقبلية ذات الأولوية

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

كانت هذه أجوبة على بعض ملاحظاتكم وتساؤلاتكم واستفساراتكم التي تقدمتم بها مشكورين يوم 22 ماي الجاري، ولا يفوتني من جديد التأكيد على أن هذه الحصيلة تتعلق بنصف الولاية فقط، وأننا نسعى جاهدين إلى استكمال الوفاء بالتزاماتنا الواردة في البرنامج الحكومي، مستحضرين كون المصلحة العليا للوطن والمواطنين هي ديدننا وغايتنا، ورافعين شعار الإنصات والإنجاز، وآملين أن تتظافر جهود الجميع من أجل خدمة الصالح العام.

وأكرر مرة أخرى أن حصيلة الحكومة المرحلية هي حصيلة مشجعة، بالنظر إلى نتائجها وبالنظر إلى السياق الذي تشكلت فيه الحكومة واشتغلت في إطاره، مع التأكيد على وعينا بأنه مهما كانت معطيات هذه الحصيلة إيجابية ومطمئنة، إلا أنها تستدعي المزيد، إذا ما قورنت بانتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة، وهو ما يتطلب منا مواصلة تعبئة الجهود لتنزيل مختلف البرامج والإجراءات التي التزمنا بها في البرنامج الحكومي، مع التركيز على جملة من الأولويات التي يمكن عرضها في ثلاثة محاور أساسية.

أولا: العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن وتقليص الفوارق

وفاء لتوجهها الاجتماعي، ستعمل الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية للبرامج والخدمات الاجتماعية من خلال أوراش من أهمها:

- مواصلة تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 بطريقة جماعية وتشاركية؛
- إصلاح منظومة التكوين المهني عبر تنزيل خارطة الطريق الجديدة وإعطاء دفعة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي؛
- تسريع تفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025؛
- إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، خصوصا وضع السجل الاجتماعي الموحد؛
- البدء في التفعيل العملي للتغطية الصحية للمهن الحرة والأجراء المستقلين؛
- مواصلة تنفيذ برنامج الحد من الفوارق المجالية في العالم القروي، وفق المنهجية المحددة والأهداف المسطرة.

ثانيا: دعم المقاولة وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني

سنواصل في هذا الإطار تفعيل مجموعة من الأوراش الاقتصادية، وفي مقدمتها:

- إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار؛
- تفعيل الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تنزيل المخطط الوطني للتشغيل على المستوى الجهوي وإصلاح برامج إنعاش الشغل؛
- عقد الملتقى الوطني للتشغيل والتكوين وبلورة خارطة طريق لتفعيل مخرجاته؛
- تفعيل مخرجات المناظرة الوطنية للسياسة الضريبية وإصلاح منظومة التحفيزات الضريبية؛
- متابعة التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالموازاة مع تفعيل آلية حكامة مركزية لتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- مواصلة مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى: الفلاحة، الطاقات المتجددة، السياحة، الماء، الصناعة التقليدية، الصيد البحري، البنيات التحتية واللوجستيك والطاقة والمعادن وغيرها.

ثالثا: مواصلة وتعزيز الإصلاحات الكبرى وتجويد الحكامة

ولا سيما من خلال:

- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات؛
- تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الإدارة؛
- بدء التشاور حول إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية والإصلاح الشمولي

لمنظومة التقاعد؛

- تسريع التنمية الرقمية؛
- استكمال إصلاح المنظومة العقارية.

ونحن واعون داخل الحكومة بأن أهمية هذه الأولويات وحجم التحديات التي يتعين رفعها قصد تحقيقها، يتطلب منا مضاعفة الجهود للعمل على إنجاز أقصى ما يمكن منها، ورفع مستوى التنسيق والالتقائية داخل الفريق الحكومي. وهو ما اتفقنا عليه في آخر اجتماع للأغلبية الحكومية.

كما نتطلع إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع كافة الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، من أجل تحقيق التعبئة حول القضايا الكبرى للأمة، بما يمكننا جميعا من إنجاح الإصلاحات الكبرى في مختلف المجالات، والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو .

خاتمة

ختاما، أود التأكيد على أن الحصيلة التي تقدمت بها أمامكم، تعكس بوضوح مدى حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المضمنة في برنامجها الحكومي، باعتباره تعاقدا سياسيا مع المواطنات والمواطنين، من خلال منجزات على أرض الواقع وبأرقام واضحة ومؤشرات إيجابية، تبين أننا، ولله الحمد، نسير في الاتجاه الصحيح، وكلنا أمل وثقة في مستقبل بلادنا.

إن ما حققناه في سنتين فقط، ما كان لنا إدراكه لولا تغليب المصلحة العامة، والحرص على التعاون بين أعضاء الحكومة فيما بينهم، والعمل في تكامل وتعاون مع مختلف المؤسسات والشركاء، كما أننا نعتز بتوجيهات ودعم جلالة الملك حفظه الله المستمرين لعمل الحكومة، والذي مكن من إنجاح العديد من الأوراش الإصلاحية الهامة والمهيكلة.

إننا على وعي تام بأن هذه الحصيلة مهما كانت إيجابية، فإن واقع الحال يستدعي بذل المزيد من الجهود، بالنظر إلى طبيعة التحديات الموجودة وحجم انتظارات المواطنين وتطلعاتهم المشروعة. كما أن الآثار الإيجابية لهذه الإنجازات لا يدركها المواطنون دائما بالشكل الكافي، بسبب ضعف التواصل أحيانا، وأحيانا أخرى تحت تأثير التيئيس والتبخيس الممنهج، الذي ينشئ جوا من الإحباط وفقدان الثقة.

وهو ما يحفزنا على **الرفع من وتيرة "الإنصات والإنجاز"**، ومضاعفة الجهود لتحقيق نتائج أفضل وضمان وصول وقعها الإيجابي والمباشر على المواطن، مع **الرفع من فعالية التواصل** قصد تنوير الرأي العام الوطني وتمكينه من الحقيقة كاملة وتنبيهه إلى كل الأخبار الزائفة.

إننا مقتنعون بأن أثر الإصلاحات المنجزة منها أو الجارية لا يمكن استشعاره كاملا في سنتين أو حتى في ولاية حكومية كاملة، لكن المهم هو أننا نسير نحو الهدف بثقة وثبات، والتطور الايجابي لعدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت مبشراتها، يسر ولا يغر، ويشجعنا على المضي قدما بمنهجية محكمة وخطى ثابتة، نعترف بوجود الصعوبات ولكننا لا يمكن أن ننكر التقدم المنجز.

كلنا عزم وإرادة لبذل المزيد، لا هم لنا سوى تحقيق الصالح العام وخدمة المواطنين، أصواتهم أمانة في عنقنا، نلتزم بمصارحتهم والصدق معهم، كما أننا

مستمرون في مد يدنا للتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، لتحقيق المزيد من التعبئة حول القضايا الأساسية للأمة، وإنجاح إصلاحاتها الكبرى، والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.